

وثيقة ختامية لمؤتمر برلين 2 تدعم الانتخابات الليبية وإخراج المرتزقة

وفي ما يتعلق بملف المهاجرين، سيدعو البيان الختامي السلطات الليبية إلى إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء، والحرص على توافق تشريعات الهجرة واللجوء مع القانون الدولي والمعايير والمبادئ المعترف بها دولياً.

ومن المقرر أن يعقد مؤتمر برلين 2 الأربعاء المقبل بدعوة من وزير الخارجية الألماني هايكو ماس والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وسيشهد المؤتمر حضور كبار ممثلي حكومات مصر وفرنسا وألمانيا وليبيا والجزائر والصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية (رئيس الاتحاد الأفريقي)، إيطاليا، المغرب، هولندا، روسيا، سويسرا، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

51 نقطة ستشملها الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين 2 ستتمحور بالأساس حول الانتخابات والمرتزقة

وبالرغم من الخطوات التي قام بها الفرقاء في ليبيا إلا أن الشكوك بدأت تخامر المتابعين بشأن العملية السياسية خاصة في ظل محاولات تنظيم الإخوان المستمرة لفرقة الاستحقاق الانتخابي المقرر في 24 ديسمبر المقبل.

وإضافة إلى ذلك، لا يزال الملف الأمني الذي يستعد معالجته الطريق نحو استقرار البلاد يراوح مكانه حيث تعجز حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة عن إخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات.

وحسب تقديرات البعثة الأممية إلى ليبيا يوجد نحو 20 ألفاً من القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، وهو ما يعتبر انتهاكاً للسيادة الوطنية. كما تواجه حكومة الوحدة الوطنية تحدياً آخر يتمثل في توحيد المؤسسة العسكرية.

وأخيراً، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا إنه "تم توحيد الليبية وبعثت المؤسسة العسكرية فقط".

وفي 16 مارس الماضي تسلمت قيادة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلساً رئاسياً، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

برلين - سرعت السلطات الألمانية من وتيرة تحركاتها الدبلوماسية بهدف إنجاز مؤتمر برلين 2 بشأن ليبيا المقرر تنظيمه الأربعاء المقبل وسط تساؤل حذر بالتطورات على الساحة الليبية في ظل عدم خروج المرتزقة وعدم إقرار القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات العامة.

وفي سياق التحركات تواصل برلين العمل مع الأمم المتحدة على إعداد وثيقة من 51 نقطة سيتم الإعلان عنها في ختام المناقشات يوم 23 يونيو الجاري وهي وثيقة لا تزال محل مفاوضات مكثفة.

وبحسب مصادر دبلوماسية فإن تلك النقاط ستتمحور بالأساس حول خروج المرتزقة والقوات الأجنبية التي استنجد بها طرفا الصراع في وقت سابق (حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج سابقاً والجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر).

وتكررت وكالة "نوفوا" الإيطالية أن "برلين عملت منذ فترة على إعداد وثيقة من 51 نقطة حول المرتزقة والانتخابات مشيرة إلى أن "روما تسرعت منذ فترة طويلة في تحركات دبلوماسية غير متسرعة و صامتة رامية إلى دعم نجاح مؤتمر برلين 2 حول ليبيا بمشاركة الجهات الفاعلة الدولية والوطنية الرئيسية المتداخلة في الأزمة الليبية".

وأضافت الوكالة الإيطالية أن "تلك الوثيقة ستؤكد من جهة على الاعتراف بالتقدم المحرز منذ المؤتمر الأول في التاسع عشر من يناير العام الماضي التي نصت على توقف الأعمال العدائية، واستمرار وقف إطلاق النار، ورفع الحصار النفطي، وتشكيل حكومة مؤقتة ومنحها الثقة من قبل مجلس النواب".

وتابعت "كما ستدعو الوثيقة، من جهة أخرى، جميع الأطراف بأن تشجع على بذل المزيد من الجهد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد 24 ديسمبر 2021، والسماح بانسحاب متبادل ومتناسق ومتوازن ومتسلسل للقوات الأجنبية، بداية من المرتزقة الأجانب، من ليبيا، وكذلك تطبيق واحترام عقوبات الأمم المتحدة، بواسطة إجراءات وطنية أيضاً، ضد من ينتهك حظر الأسلحة أو وقف إطلاق النار".

كما سينص البيان الختامي أيضاً على أهمية إنشاء قوات أمن ودفاع ليبية موحدة تحت سلطة مدنية موحدة بدورها، وكذلك التسريع في تفكيك الجماعات المسلحة والمليشيات ونزع سلاحها، وإدماج بعض الأفراد المؤهلين في مؤسسات الدولة المدنية، الأمنية والعسكرية.

تقارب الحكومة واتحاد الشغل في تونس: إعلان هدنة أم بداية لمرحلة جديدة؟

المشيبي يبحث مع الطوبوي وضع الفئات المهشة المتضررة من كورونا



أجواء من التفاهم رغم التصعيد مؤخرًا

فضلا عن التضخم المالي والقروض والزيادة في الأسعار وإمكانية عدم دفع أجور الشهر القادم.

وأردف "الحكومة لا تسير نحو الهدنة بل ستواصل التخلف من العمال والزيادة في الأسعار وستقول إن صندوق النقد الدولي يضغط عليها، بينما يقول الاتحاد إن صندوق النقد بريء من ذلك والحكومة تتحمل مسؤوليتها".

واعتبر أن "الحكومة مورطة من جهتين، الأولى محلية من ناحية الزيادة في الأسعار، والثانية دولية لأنها غير قادرة على تسديد ديونها الخارجية، وحتى تحل هذه الأزمة ينبغي أن تأتي بالأموال، فذهب راشد الغنوشي رئيس البرلمان مؤخرًا إلى قطر والقطريين لم يدفعوا شيئًا إلى حد اللحظة، وهناك بعض الجهات التي تأتي من هنا وهناك لكنها لن تحل مشكلة الضائقة المالية".

وتم خلال جلسة 5 زائد 5، التي انعقدت مساء الثلاثاء الماضي بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، إمضاء محضر اتفاق نهائي يقضي بنشر الأمر الخاص بعمال الحضائر في نهاية الأسبوع وفق ما أكده الطوبوي.

ويأتي ذلك في خضم أزمة سياسية حادة غطتها التجاذبات والمناكفات والتصريحات التصعيدية بين مختلف الأطراف السياسية مع تواصل حالة العطالة في الحكومة بسبب أزمة التعديل الوزاري وقانون المحكمة الدستورية.

واقترح الطوبوي على المشيبي إعادة إجراء تعديل وزاري بأسماء جديدة كلياً والتخلي نهائياً عن الأسماء التي منحت الثقة من البرلمان.

وتابع "الاتحاد يعرف أن إمكانيات الدولة الآن محدودة، لكننا نطالب بكلمة حق منه بالقطع مع هذه المنظومة بعد فشلها لمدة 10 سنوات في إدارة الشأن العام، وننتظر حسمًا نهائيًا منه ضد المنظومة والوقوف في صف الشرفاء".

ويبدو أن حكومة المشيبي المتخبطة أساسًا في الأزمات تسعى لبناء مرحلة جديدة مع المنظمة النقابية الأولى في البلاد، لكنها تصطدم في كل مرة بصعوبات ومطالبات مالية واقتصادية تعجز بتعثرها.

ووجدت الحكومة نفسها مشتتة بين الاهتمام بالشأن الداخلي وضرورة الانكباب على معالجة الملفات الاجتماعية الحارقة وفي مقدمتها تحسين القدرة الاجتماعية للمواطن في علاقة بالأسعار وجبر ضرر الفئات المتضررة من الجائحة الصحية التي عمقت مشاكل الفقر والبطالة والتنمية.

وقال المحلل السياسي فريد العليبي في تصريح لـ "العرب"، إن اللقاء بين الحكومة والاتحاد ليس باعتباره تقاربًا سياسيًا، بل في علاقة بالمشاكل المتعلقة بملفات تهم قطاعات مختلفة وتهم الزيادات الأخيرة في الأجور.

ورأى العليبي أن "الحكومة تجاوزت الخطوط الحمراء، واللقاء بقدر ما يتعلق بإشغال أوضاع عمراء أمام المشيبي الذي يبدو أنه تحت ضغوط كبيرة (صندوق النقد الدولي والاحتجاجات...)"

وتابع "الحكومة وجدت الطريق لكي تعقد الوضعية الاجتماعية والاتحاد يدافع عن منظوريه، وهي غارقة في مشاكلها المالية، والمالية العمومية في شبه إفلاس،

وتفنن الأمين العام للاتحاد حرص الحكومة على الالتزام بالتعهدات السابقة والإيمان المشترك للطرفين بضرورة العمل المشترك والتشاور المتواصل لإيجاد حلول لكل الإشكاليات العالقة، مضيفًا أن اللقاء مثل فرصة لتدارس الآليات الكفيلة بالتسريع في تطبيق مخرجات اجتماع 5 زائد 5.

وأشادت شخصيات سياسية بأهمية دور اتحاد الشغل في خلق التوازنات السياسية والاجتماعية في البلاد باعتبار دوره النقابي المدافع على الفئات الضعيفة، مطالبة إياه بأخذ موقف رسمي وحاسم مما وصفته بالمنظومة الفاشلة على امتداد عشر سنوات وليس الحكومة الحالية فقط.

وأفاد الناشط السياسي عبدالعزيز القطي بان "الاتحاد لم يقطع مفاوضاته مع الحكومة، ويسعى لتحقيق مطالب منظوريه في علاقة بمخلفات الجائحة الصحية وارتفاع الأسعار، وعند قيامه بهذا الدور هو يشارك كوسط في إيجاد حلول سياسية واجتماعية، ونحن في حاجة إلى منظمة كالاتحاد لإدارة الأزمات".

وأضاف القطي في تصريح لـ "العرب"، "من المؤكد أن الاتحاد يفاوض مع الأخذ بعين الاعتبار ما يجري من أحداث في البلاد، ويبقى دوره مرتبطًا بالمواقف الوطنية، وهو يعي جيدًا أن تحقيق المطالب المالية والاقتصادية وإخراج المواطن من الأزمة الحالية يبدأ عبر حلحلة الأزمة السياسية التي كانت سببًا مباشرًا في تردي الأوضاع".

يثير التقارب بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة برئاسة هشام المشيبي تساؤلات بشأن ما إذا كان هذا التقارب إعلانًا لهدنة بين الطرفين أم بداية لمرحلة جديدة، خاصة أنه يأتي بعد اقتراب المنظمة النقابية ذات النفوذ الواسع من صدام حقيقي مع الحكومة إثر إجراءات أقرتها في سياق رفعها التدريجي للدعم عن المواد الأساسية، ما أثار حفيظة الاتحاد.

خالد هادي

تونس - تطرح اللقاءات الأخيرة بين رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي والأمين العام للاتحاد للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، تساؤلات بشأن حدود التقارب بين الحكومة والاتحاد اللذين كانا على وشك الصدام بسبب إجراءات المشيبي للإصلاح الاقتصادي.

لكن يبدو أن الضغوط الاجتماعية والسياسية المسلطة على كلا الطرفين ستجعلهما يحتكمان إلى هدنة أو استئذان مرحلة جديدة في العلاقات خاصة في ظل المزيد من تآزم الأوضاع في تونس.

والتقى المشيبي في قصر الحكومة بالقصبة الجمعة مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي. وبحث اللقاء الوضع العام في البلاد وأهمية العمل المشترك بين الحكومة والاتحاد بهدف تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والانصراف إلى حل الإشكاليات التي تهم التونسيين، بالإضافة إلى المزيد من الإحاطة بالفئات المهشة المتضررة من جائحة كورونا.

عبدالعزیز القطي

انتظر حسمًا نهائيًا من التي أثبتت فشلها

فريد العليبي

الحكومة لتسبر نحو الهدنة وهي مورطة محلياً

ونوه المشيبي بأهمية الحوار والتشاور بين الطرفين والذي حقق نتائج إيجابية لصالح التونسيين كان آخرها الاتفاق الحاصل مؤخرًا، إثر اجتماع جلسة 5 زائد 5 بين الحكومة والاتحاد، على تسوية وضعية عملة الحضائر وإصدار الأوامر الترتيبية وتفعيل اتفاق 6 فبراير الماضي.

إسبانيا تلجأ إلى ورقة فرونتكس في تصعيدها مع المغرب

باقي الأراضي الإسبانية، وكان الناتو قد أكد عدم قبول عضوية إسبانيا ببقاء المدنيين خارج دائرة الأراضي الغربية الحمية، ولا تضم أي خطة عسكرية للحلف الأطلسي الدفاع عن المدنيين في حالة مواجهتها مع المغرب.

وتتباين المواقف في إسبانيا بشأن التصعيد المستمر مع المغرب حيث دعت أنا بالاسيو وزيرة الخارجية الإسبانية السابقة، الدول الأوروبية إلى ابتكار حل خاص لمشكلة الصحراء، كما فعلت في عام 2015 بشأن الملف النووي الإيراني.

وقالت الوزيرة السابقة، إن "من مصلحة إسبانيا منع تصعيد الموقف وتعقيده أكثر وإيجاد سبل لإحياء العلاقات الثنائية"، مؤكدة أن "من بين الأسباب التي أدت للآزمة بين البلدين هي دخول زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي إلى إسبانيا".

وتدهورت العلاقات بين المغرب وإسبانيا بشكل غير مسبوق، على خلفية إدخال مدريد لإبراهيم غالي بشكل سرّي وهوية مزورة للعلاج على التراب الإسباني، وأيضاً موقف مدريد السلبي من اعتراف الولايات المتحدة بشأن سيادة المغرب على الصحراء.

والخبراء السياسيين في الاتحاد الأوروبي الأخطاء الكبرى والتدبير الدبلوماسي المستقر والغير المسبوق الذي أقدمت عليه الدبلوماسية الإسبانية تجاه المغرب".



هشام معتمد

نية إسبانيا تعزيز التواجد الأوروبي بسبب ومليبية تصعيد خطير

ويبدو أن هناك تريفاً أوروبا حول الاتفاق على الشروط التي ستعمل بموجبها الوكالة في سببته ومليبية، وقد أوضحت صحيفة "إل بايس" واسعة الانتشار، أن الحكومة الإسبانية كانت مترددة في وجود الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل على حدودها خاصة في مدنها "المستقلة"، حيث رفض رئيس الحكومة السابق ماريانو راخوي سنة 2014 احتمال وجود "فرونتكس" على التراب الإسباني، عندما كان يواجه ضغوطاً قوية للهجرة. ولا يعترف حلف شمال الأطلسي (الناتو) بانتماء سببته ومليبية إلى التراب الإسباني، ولا يشملها بالحماية عكس

لاعتقاد سياسة الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل وتعزيز تواجدها في المنطقة.

وترى الصحيفة الإسبانية، أن رئيس حزب الشعب، بابلو كاسادو، يؤيد بالفعل هذه الصيغة وطلب من سانشيز التعامل مع الهجرة في سببته كمشكلة أوروبية، بالتعاون مع "فرونتكس".

وتكررت الصحافة الإسبانية، أن وزارة الداخلية والأمن الإسباني يرفضان دخول عملاء من الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، معتبرين أن السماح للعملاء الأجانب بالحصول على مساحة أكبر والتحكم في أفعالهم على الحدود، ليس لها قيمة إضافية تذكر، خاصة في ظل السمعة السيئة التي أصبحت تتمتع بها الوكالة بعد اتهامها بالنشاط في عملية إعادة المهاجرين غير الشرعيين.

وقال معتمد إن "مساعي الحكومة الإسبانية توريط الاتحاد الأوروبي في أزمتها مع المغرب من خلال مضاعفة تواجد الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل تضع حرجاً على المغرب وبروكسل في وضع حرج وعواصم الوكالة الأوروبية انتقاد عدد كبير من الساسة الأوروبيين

الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، مع فرض تأشيرة "شغن" لدخول جميع المغاربة للمدنيين.

ويعتقد هشام معتمد الأكاديمي والمحلل السياسي أن "نية الحكومة الإسبانية تعزيز التواجد الأوروبي في مدينتي سببته ومليبية المحتلتين، يعتبر تصعيداً خطيراً وتوجهاً سياسياً تعتمده حكومة مدريد من أجل خلق نوع من الضغط الدبلوماسي على الرباط وإيهام رأيتها العام الداخلي بقدرتها على خلق نوع من التصعيد الاستراتيجي".

ولفت الباحث المغربي المقيم بكندا، في تصريح لـ "العرب"، أن "هذا الخيار السياسي والتوجه الدبلوماسي الإسباني يعتبر هروباً إلى الأمام وتصعيداً فاشلاً خارج التاريخ والجغرافيا، ويعكس مدى افتقار مدريد لكثير من الحكمة السياسية والتدبير الحكيم للصرعات الدبلوماسية وتاثير خلاقات الجوار السياسية".

وكانت تقارير محلية في إسبانيا قد تطرقت للموضوع في وقت سابق حيث أشارت صحيفة "إل بايس" إلى أن الأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومدريد قد تدفع الحكومة الإسبانية

وخلال مؤتمر صحافي عقده رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أكد سانشيز على أن "نشر عناصر فرونتكس هو خيار مطروح على الطاولة".

وفي سياق محاولاتها للضغط على المغرب تسابق الحكومة الإسبانية الزمن لإدراج مدينتي سببته ومليبية ضمن



إسبانيا مصرّة على توظيف مسألة الهجرة لإدانة المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - تُركز الحكومة الإسبانية جهودها على إدانة صريحة للمغرب في ملف الهجرة وذلك في سياق تصعيدها مع الرباط حيث تسعى مدريد لإفحام الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية "فرونتكس"، بنشر قواتها على الحدود مع سببته.